الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

# المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

# Sharia Standards for Islamic financial Institutions

روان الشعار

# المحاور

1. مقدمة في النظام المالي الإسلامي.
2. المعايير الشرعية ودورها في العمل المالي الإسلامي
3. الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
4. الرقابة الشرعية (Sharia Compliance & Audit).
5. المعايير الشرعية للتمويل والمرابحة.
6. المعايير الشرعية للمشاركة والمضاربة.
7. المعايير الشرعية للإجارة والاستصناع والسلم.
8. المعايير الشرعية في التأمين الإسلامي (التكافل)
9. الاستثمار وإدارة الأصول وفق المعايير الشرعية والتحديات المعاصرة في تطبيق المعايير الشرعية.

# المخرجات المتوقعة من الدرس

1. الإلمام بالمفاهيم والمعايير الشرعية التي تحكم العمل المصرفي والمالي في المؤسسات الإسلامية.
2. القدرة على تقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية.
3. تحليل دور الهيئات الشرعية في التأكد من الامتثال لأحكام الشريعة.

# المقدمة

تعد المعايير الشرعية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تهدف إلى ضمان توافق العمليات المالية والمصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية. فبجانب الأداء المالي والمحاسبي، تلتزم هذه المؤسسات بمراعاة قيم العدالة، الشفافية، والامتثال للمبادئ الإسلامية في جميع تعاملاتها، بما في ذلك التمويل، الاستثمارات، والمنتجات المالية.

# تعريف النظام المالي الإسلامي

**النظام المالي الإسلامي :** هو مجموعة من المبادئ والقواعد الشرعية التي تنظم التعاملات المالية والاقتصادية بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في العدل، والشفافية، وتحقيق التنمية المستدامة دون الوقوع في المحظورات الشرعية مثل الربا، والغرر، والميسر.

**اما عن التعريف الأكاديمي:**

النظام المالي الإسلامي هو منظومة متكاملة من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية التي تعمل وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، لتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة القائمة على المشاركة والمخاطرة المشروعة.

# المبادئ العامة للنظام المالي الإسلامي

1- تحريم الربا (الفائدة

2- تحريم الغرر والميسر

3-الملكية الفردية المقيدة بالمصلحة العامة

4-العدالة والمشاركة في المخاطر

5-الارتباط بالاقتصاد الحقيقي

# الفرق بين التمويل الإسلامي والنظام المالي التقليدي

التمويل الإسلامي يختلف عن النظام المالي التقليدي في إنه يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية حيث يمنع التعامل بالربا(الفائدة)،ويشترط أن تكون المعاملات خالية من الغرر والمقامرة ويتم الربح من خلال عقود شرعية مثل المرابحة والمشاركة، بينما يقوم النظام المالي التقليدي على الفائدة كوسيلة لتحقيق الأرباح،ويبيح التعامل في جميع الأنشطة دون قيود دينية كما أن التمويل الإسلامي يخضع لرقابة هيئات شرعية، في حين يخضع التقليدي لرقابة الجهات المالية فقط.

# أهداف الشريعة في المعاملات المالية (مقاصد الشريعة)

1- تحقيق العدالة الاقتصادية

2-منع الغرر والربا والميسر

3-تحقيق التنمية المستدامة

4-حماية الثروة وتوزيعها بعدل

5-تعزيز الثقة والشفافية

# مفهوم المعايير الشرعية

المعايير الشرعية هي مجموعة من القواعد والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تنظيم المعاملات المالية في المؤسسات الإسلامية بما يضمن توافقها مع مقاصد الشريعة وأحكامها.

وتُعد هذه المعايير بمثابة مرجع رسمي للمؤسسات المالية الإسلامية عند تصميم منتجاتها أو تنفيذ عملياتها المصرفية، حتى لا تقع في محظورات شرعية مثل الربا أو الغرر أو الميسر.

# أهمية المعايير الشرعية في العمل المالي الإسلامي

1- **ضمان التوافق الشرعي:** فهي تساعد المؤسسات المالية على التأكد من أن جميع معاملاتها مشروعة وتتماشى مع أحكام الشريعة.

2-**توحيد الممارسات الشرعية:** حيث تعمل على تقليل التفاوت بين فتاوى الهيئات الشرعية المختلفة في العالم الإسلامي وتوحيد منهج التطبيق.

3- **تعزيز الثقة والمصداقية:** فالتزام المؤسسات بهذه المعايير يجعل العملاء والمستثمرين يطمئنون إلى أن تعاملاتهم لا تخالف الشريعة.

# أهمية المعايير الشرعية في العمل المالي الإسلامي

**4-المساهمة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية:** إذ تسهم في ابتكار منتجات مالية جديدة تجمع بين الابتكار المالي والالتزام الشرعي.

**5- الحد من المخاطر الشرعية:** فهي تقلل من احتمالية الوقوع في معاملات مخالفة قد تضر بسمعة المؤسسة أو تؤدي إلى خسائر مالية.

# الجهات المصدِرة للمعايير الشرعية

**1- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):**

تُعد الجهة الأهم عالميًا في إصدار المعايير الشرعية. تأسست عام 1991م ومقرها في البحرين. وتضم لجانًا علمية من كبار العلماء والخبراء في الفقه والاقتصاد.

**2- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):**

مقره في ماليزيا، ويُعنى بوضع المعايير التنظيمية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية، مثل إدارة المخاطر، والحوكمة

# الجهات المصدِرة للمعايير الشرعية

**3- مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي:**

يصدر قرارات فقهية مهمة في القضايا المالية المعاصرة، وتُعتبر هذه القرارات مرجعًا لكثير من المعايير الصادرة عن الهيئات الأخرى.

**4-الهيئات الشرعية الوطنية:**

في بعض الدول الإسلامية توجد هيئات رقابة شرعية مركزية تتبع البنوك المركزية أو هيئات الأسواق المالية، مثل الهيئة الشرعية المركزية في السعودية أو الكويت.

# العلاقة بين المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية والقانونية

**أولاً: العلاقة مع المعايير المحاسبية:**

المعيار الشرعي يحدد ما يجوز شرعًا من المعاملات، بينما المعيار المحاسبي يحدد كيفية تسجيل تلك المعاملات وعرضها في القوائم المالية.

فالمعيار الشرعي يعالج الجانب الفقهي والأخلاقي، أما المعيار المحاسبي فيعالج الجانب الفني والمالي.

على سبيل المثال، معيار المرابحة الشرعي يوضح الضوابط الشرعية للبيع بالمرابحة، في حين يوضح المعيار المحاسبي كيف يتم احتساب الأرباح وتسجيلها في الدفاتر.

# العلاقة بين المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية والقانونية

**ثانيًا: العلاقة مع المعايير القانونية والتنظيمية:**

المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة أيضًا بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة التي تعمل فيها، مثل لوائح البنك المركزي أو قوانين الشركات.

وبالتالي، يجب أن تلتزم المؤسسة بالمعايير الشرعية دون مخالفة الأنظمة القانونية، مما يحقق التوازن بين الالتزام الديني والانضباط القانوني.

# العلاقة بين المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية والقانونية

**ثالثًا: تكامل المعايير الشرعية والمحاسبية والقانونية:**

المعيار الشرعي يمثل الأساس الذي تنطلق منه المعاملات، فهو يحدد المشروع والممنوع، المعيار المحاسبي يُترجم تلك المعاملات إلى أرقام وتقارير مالية دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي.

أما المعيار القانوني، فينظم العلاقة بين الأطراف ويضمن حقوقهم وفق القوانين الوطنية، وعندما تعمل هذه المعايير معًا، فإنها تخلق منظومة مالية متكاملة تحقق الالتزام بالشريعة والدقة المالية والشفافية القانونية.

# تكوين الهيئة الشرعية ووظائفها

تتشكل الهيئة الشرعية عادة من عدد يتراوح بين ثلاثة إلى سبعة أعضاء من العلماء المؤهلين، وتُعيَّن بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الجمعية العمومية، وفق النظام الأساسي للمؤسسة.

وقد يُضاف إليها مستشارون شرعيون متخصصون في موضوعات محددة، أو سكرتارية فنية لمساعدتها في أعمالها البحثية والإدارية.

# وظائف الهيئة الشرعية

1-إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وخدمات المؤسسة.

2-مراجعة العقود والاتفاقيات قبل اعتمادها لضمان خلوها من المخالفات الشرعية.

3-الإشراف الشرعي المستمر على الأنشطة التشغيلية للتأكد من الالتزام الفعلي بالفتاوى الصادرة.

4-اعتماد النماذج والمنتجات الجديدة قبل طرحها في السوق.

# وظائف الهيئة الشرعية

5-تقديم التوصيات والتقارير الشرعية إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

6-المساهمة في التثقيف والتدريب الشرعي للعاملين بالمؤسسة لتعزيز ثقافة الالتزام بالشريعة.

7-التنسيق مع المدقق الشرعي الداخلي والخارجي في مراجعة العمليات وتقييم مدى التوافق الشرعي.

# شروط العضوية في الهيئة الشرعية

**1-العلم الشرعي المتخصص:**

يجب أن يكون العضو من العلماء المؤهلين في الفقه الإسلامي، خاصة في فقه المعاملات المالية، ولديه قدرة على الاجتهاد واستنباط الأحكام من مصادرها الشرعية.

**2- الإلمام بالاقتصاد والعلوم المالية الحديثة:**

لأن العمل المصرفي المعاصر يتطلب فهمًا لآليات التمويل، والمحاسبة، والمخاطر، والمنتجات المالية الحديثة.

# شروط العضوية في الهيئة الشرعية

**3- الاستقلال والحياد:**

يجب ألا يكون العضو مرتبطًا بمصالح شخصية أو وظيفية قد تؤثر على موضوعية قراراته، وأن يتصرف دائمًا وفق مقتضى الشريعة لا وفق رغبات الإدارة.

**4- السمعة الحسنة والأمانة العلمية:**

لأن الهيئة تمثل الجانب الشرعي أمام الجمهور، ومن الضروري أن يتحلى أعضاؤها بالنزاهة والاستقامة.

# شروط العضوية في الهيئة الشرعية

**5- القدرة على العمل الجماعي والحوار الفقهي:**

إذ تعتمد الهيئة في قراراتها على المداولات والاجتهاد الجماعي، فلا بد من روح التعاون والتفاهم بين الأعضاء.

**6-الالتزام بميثاق السلوك المهني للهيئات الشرعية:**

وهو ما نصت عليه معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)التي وضعت إطارًا أخلاقيًا لعمل أعضاء الهيئة.

# منهجية إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية

**1-دراسة الموضوع أو المنتج المالي المعروض:**

تبدأ الهيئة بدراسة شاملة للمنتج أو المعاملة المطلوب اعتمادها، بما في ذلك العقود والوثائق والمخاطر المتعلقة بها.

**2-تحليل طبيعة المعاملة من الناحية الشرعية:**

يتم تحديد ما إذا كانت المعاملة بيعًا أو إجارة أو مشاركة أو وكالة أو غير ذلك، ثم تُقارن بأحكام الفقه الإسلامي في الباب المناسب.

# منهجية إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية

**3-الرجوع إلى الأدلة الشرعية والمصادر الفقهية:**

مثل القرآن الكريم والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، ومقاصد الشريعة، والقرارات الفقهية الصادرة عن المجامع الفقهية المعتبرة.

**4- الاجتهاد الجماعي والمناقشة:**

يعرض كل عضو رأيه، ويتم النقاش للوصول إلى القرار الأكثر تحقيقًا للمصلحة والأقرب لمقاصد الشريعة.

# منهجية إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية

**5-إصدار الفتوى أو القرار الشرعي:**

بعد المداولة، تصدر الهيئة فتوى رسمية تتضمن الحكم الشرعي والتعليل الفقهي، وتُرفع إلى إدارة المؤسسة لاعتمادها وتنفيذها.

**6-التوثيق والمتابعة:**

تُسجل الفتوى في محاضر رسمية وتحفظ في سجلات الهيئة، ويُتابع تطبيقها عمليًا للتأكد من الالتزام بها في الواقع.

# مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية

الرقابة الشرعية تُعد أحد أهم أركان الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وتهدف إلى ضمان التزام جميع أنشطة المؤسسة ومنتجاتها ومعاملاتها بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وهي تمثل التطبيق العملي للفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية، إذ تقوم بالتحقق من مدى تنفيذها بدقة على أرض الواقع.

# مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية

**أولاً: الرقابة الشرعية الداخلية**

ويقصد بها عملية المراجعة والمتابعة التي تتم داخل المؤسسة من خلال وحدة أو إدارة مختصة بالرقابة الشرعية، تعمل تحت إشراف الهيئة الشرعية.

وتتولى هذه الوحدة التأكد من أن كل العقود، والمعاملات، والإجراءات التشغيلية في المؤسسة مطابقة للمعايير والقرارات الشرعية المعتمدة.

# مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية

**ثانياً: الرقابة الشرعية الخارجية**

وهي المراجعة التي يقوم بها جهات خارجية مستقلة عن المؤسسة، مثل مدققين شرعيين معتمدين أو لجان رقابة شرعية مركزية في الدولة.

تهدف الرقابة الخارجية إلى التحقق من التزام المؤسسة فعليًا بالضوابط الشرعية، ومراجعة تقارير الرقابة الداخلية، والتأكد من عدم وجود مخالفات أو تجاوزات.

# أدوات وآليات الرقابة الشرعية

**1- المراجعة الوثائقية:**

وتشمل فحص العقود، والنماذج، والسياسات، والتعليمات الداخلية للتأكد من توافقها مع المعايير الشرعية قبل اعتمادها.

**2- الملاحظة الميدانية:**

حيث يقوم المراقب الشرعي بمتابعة تنفيذ العمليات اليومية داخل الفروع أو الإدارات للتأكد من مطابقة التنفيذ لما ورد في الفتوى أو العقد الشرعي.

# أدوات وآليات الرقابة الشرعية

**3- التحقق من المعاملات المالية:**

من خلال مراجعة عينات من العمليات المنفذة، كعقود التمويل بالمرابحة أو الإجارة أو المشاركة، للتأكد من تطبيقها وفق الصيغة الشرعية الصحيحة.

**4-التدقيق على التقارير المالية والمحاسبية:**

للتأكد من أن المعالجة المحاسبية للمعاملات تتوافق مع الأحكام الشرعية، وأن الأرباح لا تتضمن عناصر محرمة كالفوائد أو الغرامات الربوية.

# أدوات وآليات الرقابة الشرعية

**5-إجراء المقابلات والاستفسارات:**

مع الإدارات التنفيذية والعاملين للتأكد من فهمهم للسياسات الشرعية ومدى التزامهم بها.

**6- التدريب والتوعية الشرعية:**

إذ تقوم وحدة الرقابة الشرعية بالمشاركة في تدريب الموظفين على ضوابط المنتجات الإسلامية، بهدف تعزيز ثقافة الالتزام داخل المؤسسة.

**7- استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :(AAOIFI)**

حيث تعتمد هذه المعايير كمرجع رسمي في إعداد تقارير الرقابة الشرعية وتنفيذ عمليات المراجعة.

# مفهوم تقارير الرقابة الشرعية

تُعد التقارير الشرعية المخرَج النهائي لعملية الرقابة، وهي وثائق رسمية تُقدَّم عادة إلى الهيئة الشرعية العليا، ومجلس الإدارة، والجهات الرقابية، لتوضيح مدى التزام المؤسسة بالضوابط الشرعية.

# أنواع التقارير الشرعية

1-التقرير الدوري (السنوي أو الفصلي): يُقدَّم في نهاية كل فترة مالية لتقييم مستوى الالتزام الشرعي العام للمؤسسة.

2-تقرير المراجعة الخاصة: يصدر عند اكتشاف مخالفة شرعية محددة أو بطلب من الإدارة.

3-تقرير الاعتماد الشرعي للمنتجات الجديدة: يُصدر قبل طرح أي منتج أو خدمة جديدة في السوق.

# محتوى التقرير الشرعي

1-بيان نطاق أعمال المراجعة الشرعية المنفذة.

2-وصف لأبرز العمليات التي تمت مراجعتها.

3-الإشارة إلى المخالفات أو الملاحظات الشرعية إن وُجدت.

4-التوصيات والإجراءات التصحيحية المقترحة.

5-التأكيد على التزام الإدارة بتصحيح المخالفات ومتابعة التنفيذ.

# دور تقارير الرقابة الشرعية في ضمان الامتثال

1-تحقيق الشفافية والمساءلة بين الإدارة والهيئة الشرعية والجهات الرقابية.

2-تحديد مكامن الضعف والمخاطر الشرعية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

3-تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بأن المؤسسة ملتزمة فعليًا بالشريعة الإسلامية.

4-إثبات الالتزام الشرعي أمام الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي أو هيئات الرقابة المالية.

# الضوابط الشرعية لعقود المرابحة

1-الشفافية في التكلفة

2-البيع والشراء الفعلي

3-الربح المعقول

4-السلعة المباحة

5-الاتفاق المسبق

# تطبيقات المرابحة في المصارف الإسلامية

تعد المرابحة أداة تمويل شائعة في المصارف الإسلامية، ويستخدمها البنك لتمويل شراء السلع أو الخدمات للعملاء:

1-تمويل شراء السيارات

2-تمويل العقارات

3-تمويل التجارة

# الأخطاء الشائعة ومخالفات التطبيق

هناك بعض الأخطاء الشائعة والمخالفات التي قد تحدث عند تطبيقها:

**1-بيع ما لا يملك:** من المخالفات الشائعة أن يتم بيع السلعة قبل أن يمتلكها البنك فعلاً، وهو ما يُعد مخالفًا لأحكام الشريعة.

**2-الربح غير العادل:** بعض البنوك قد تتبع ممارسات لزيادة الربح بشكل مفرط أو بطريقة غير شفافة، مثل عدم الإفصاح عن التكاليف الفعلية للسلعة أو فرض هامش ربح غير معقول.

**3-عدم وضوح شروط العقد:** قد يحدث أن تكون شروط عقد المرابحة غير واضحة أو غامضة، مثل عدم تحديد موعد التسليم أو قيمة الربح بشكل دقيق.

# الأخطاء الشائعة ومخالفات التطبيق

**4-تمويل سلع محرمة:** قد يقوم بعض المصارف بتمويل سلع أو خدمات تتعارض مع الشريعة الإسلامية (مثل الخمور أو المواد المحرمة)، مما يجعل العقد باطلًا من الناحية الشرعية.

**5-المرابحة الوهمية:** في بعض الحالات، قد يقوم البنك بتطبيق "المرابحة الوهمية" حيث يتم بيع نفس السلعة أكثر من مرة (تكرار نفس العملية)، وهي مخالفة للمعايير الشرعية.

# الأساس الشرعي لعقدي المشاركة والمضاربة

الأساس الشرعي لكلا العقدين:

**1-المشاركة:** هي عقد يلتزم فيه الأطراف بتقديم رأس المال والعمل معًا في مشروع معين، بحيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر بشكل يتفق عليه بين الأطراف.

**2-المضاربة:** هي عقد يُمنح فيه المال من قبل طرف (رب المال) إلى طرف آخر (المضارب) ليتاجر به، على أن يتم تقسيم الأرباح بينهما وفقًا للنسبة المتفق عليها

# توزيع الأرباح والخسائر وفق الشريعة

**1-توزيع الأرباح:** في عقد المشاركة والمضاربة، يتم توزيع الأرباح بنسب متفق عليها مسبقًا بين الأطراف. النسبة يمكن أن تكون متساوية أو تختلف حسب حجم مساهمة كل طرف في المشروع.

**2-توزيع الخسائر:** في المشاركة، تتحمل الأطراف الخسائر بنسب متفق عليها وفقًا لحجم المساهمة في المشروع (رأس المال والعمل). أما في المضاربة، فإن رب المال هو من يتحمل الخسائر المالية.

# الضوابط الشرعية لتجنب الغرر والربا

يجب الالتزام بضوابط معينة لضمان عدم حدوث هذه المخالفات:

**1-الغرر (الجهالة):** يعتبر الغرر محظورًا في الشريعة الإسلامية لأنه يؤدي إلى عدم وضوح الحقوق والواجبات بين الأطراف

**2-الربا:** الربا محظور في الشريعة الإسلامية ويعني فرض فوائد على الأموال التي تُقرض.

# مفهوم الإجارة

الإجارة هي عقد يتم بمقتضاه استئجار شخص لسلعة أو خدمة مقابل مبلغ من المال. في إطار المعايير الشرعية، يجب أن تتوافر بعض الشروط التي تضمن عدم وجود شبهات ربوية أو تلاعب بالحقوق.

# الشروط الشرعية للإجارة:

**1-وجود منفعة محددة:** يجب أن يكون الموضوع الذي يتم تأجيره ذا منفعة قابلة للتحديد بوضوح.

**2-الموافقة على الأجرة:** يجب أن يتم تحديد الأجرة بوضوح وموافقة الطرفين عليها.

**3-عدم وجود ضرر:** يجب أن لا يتسبب عقد الإيجار في أي ضرر لأحد الأطراف.

**4-شرعية المنفعة:** يجب أن تكون المنفعة حلالًا وغير محظورة شرعًا.

# مفهوم الاستصناع

الاستصناع هو عقد يتم بين طرفين، حيث يطلب أحد الأطراف من الآخر صناعة أو إنشاء شيء معين وفقًا لمواصفات محددة، على أن يتم دفع الثمن بعد إتمام العمل. وهذا العقد شائع في الصناعة والبناء.

# الشروط الشرعية للاستصناع

**1- تحديد المواصفات:** يجب تحديد المواصفات التي يطلبها العميل بوضوح.

**2-التسليم والوقت:** يجب أن يتم تحديد الوقت اللازم لإتمام العمل.

**3-القدرة على التنفيذ:** يجب أن يكون المورد قادرًا على تنفيذ العمل المطلوب.

**4-تحديد الأجرة:** يجب أن تكون الأجرة واضحة ومحددة وفقًا للاتفاق بين الطرفين.

# مفهوم السلم

السلم هو عقد يُطلب فيه تسليم سلعة في وقت مستقبلي مقابل دفع ثمن مقدّم في الحال. يُستخدم هذا العقد في المعاملات الزراعية والتجارية.

# الشروط الشرعية للسلم

**1-تحديد السلعة:** يجب تحديد السلعة بشكل دقيق من حيث النوع والمواصفات.

**2-تحديد المدة:** يجب تحديد موعد تسليم السلعة بشكل واضح.

**3-دفع الثمن مقدماً:** يجب دفع الثمن كاملًا قبل تسليم السلعة.

**4-إمكانية التسليم:** يجب أن يكون التسليم ممكنًا حسب ما هو متفق عليه.

# مفهوم التأمين التكافلي

التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على التعاون والتكافل بين الأفراد لتغطية المخاطر المالية. يعتمد على مبدأ التبرع بين المشاركين، حيث يتم جمع الأموال في صندوق مشترك يُستخدم لتعويض الأعضاء في حال تعرضهم لخسائر أو أضرار. هذا النظام يلتزم بالضوابط الشرعية التي تمنع الربا والغرر.

# الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي:

**أولا: التأمين التجاري:**

يعتبر التأمين التجاري نظامًا ربحيًا تقوم فيه شركات التأمين بجمع الأقساط من المشتركين مقابل توفير حماية من المخاطر المحتملة. في هذا النظام، تعتبر الشركة هي الطرف الذي يمتلك الأموال وتتحمل الربح والخسارة، وتعتمد على قاعدة تجارية تهدف إلى تحقيق أرباح.

في التأمين التجاري، قد تتضمن العقود الربا والغرر (الجهالة)، حيث تكون هناك شكوك حول شروط التغطية، وقد يتم استثمار الأموال في معاملات غير مشروعة شرعًا.

# الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي:

## ثانياًالتأمين التكافلي:

يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري من حيث الجوهر؛ فهو يعتمد على التعاون والتضامن بين الأفراد. حيث يقوم المشاركون بالتبرع بمبالغ مالية إلى صندوق مشترك بهدف تغطية المخاطر. في هذا النظام، لا تهدف الشركة إلى تحقيق ربح شخصي من الاشتراكات، بل هي وكيل يدير الأموال نيابة عن المشاركين وفقًا للضوابط الشرعية.

تتميز هذه الطريقة بأنها خالية من الربا والغرر، وتقتصر عمليات الاستثمار على الأنشطة التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مما يجعلها متوافقة مع أحكام الإسلام.

# الضوابط الشرعية لصناديق التكافل

**1-نية التبرع:** يجب أن يكون الهدف الأساسي من الاشتراك في التأمين التكافلي هو التبرع لمساعدة الآخرين في حالات الضرر أو الخسارة.

**2-عدم ضمان الشركة لأموال المشتركين:** في التأمين التكافلي، لا تضمن الشركة أموال المشاركين في حالة وقوع الخسائر

**3-استثمار الأموال بطريقة شرعية:** يجب أن تستثمر أموال صندوق التكافل في مجالات تتفق مع الشريعة الإسلامية.

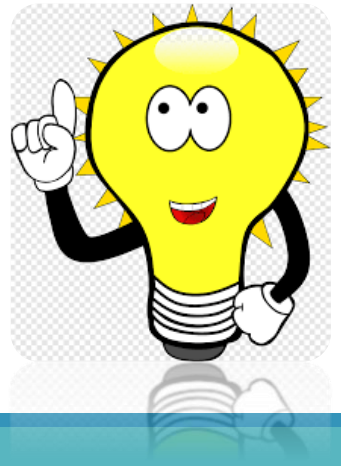

# الضوابط الشرعية لصناديق التكافل

**4-إدارة مستقلة وشفافة:** يجب أن تكون إدارة الصندوق مستقلة ونزيهة تحت إشراف هيئة شرعية لتتأكد من التزام جميع العمليات والمعاملات بأحكام الشريعة الإسلامية.

**5-وجود هيئة رقابة شرعية:** من الضروري أن يكون هناك هيئة شرعية مستقلة تراقب جميع العقود والعمليات المالية الخاصة بالصندوق لضمان التزامها الكامل بالشريعة.

# إدارة الفوائض والفصل بين حسابات المشاركين والشركة

في التأمين التكافلي، يتم إدارة الفوائض (أي المبالغ التي تتبقى بعد دفع التعويضات والمصاريف) بناءً على مجموعة من المبادئ الشريعة التي تضمن الشفافية والعدالة بين جميع الأطراف.

# إدارة الفوائض والفصل بين حسابات المشاركين والشركة

**أولاً: إدارة الفوائض**

في حالة وجود فائض في صندوق التكافل (بعد تغطية المطالبات والمصاريف الإدارية)، يتم التعامل مع هذا الفائض بعدة طرق **وفقًا لما تم الاتفاق عليه:**

**1-**قد يتم إعادته إلى المشتركين أو توزيعه عليهم.

**2-**أو يمكن الاحتفاظ به في الصندوق لتعزيز الموارد وتطوير الخدمات.

**ملاحظة:** يجب أن يتم التعامل مع الفائض بطريقة عادلة ووفقًا لموافقة المشاركين، حيث لا يجوز أن يستفيد منه أحد الأطراف (الشركة أو غيرها) بطرق غير شرعية.

# إدارة الفوائض والفصل بين حسابات المشاركين والشركة

**ثانياً: الفصل بين حسابات المشاركين وحسابات الشركة**

من المعايير الأساسية في التأمين التكافلي هو فصل حسابات المشاركين (الذين يقدمون التبرعات) عن حسابات الشركة التي تدير التأمين.**وهذا الفصل يتضمن:**

**1-**عدم اختلاط الأموال.

**2-**الحفاظ على حقوق المشاركين.

**3-**ضمان الشفافية في العمليات المالية.

**ملاحظة:**الفصل بين الحسابات يساعد أيضًا في ضمان أن الشركة لا تسيء استخدام الأموال التي تم جمعها لصالح المشتركين.

# ضوابط الاستثمار في الأسهم والسندات والصكوك

## 1-الاستثمار في الأسهم:

في الإسلام، الاستثمار في الأسهم يكون جائزا بشرط أن تكون الشركة التي يتم شراء أسهمها تعمل في مجالات حلال (غير محظورة شرعًا)، مثل صناعة الأغذية الحلال أو التكنولوجيا، ولا تكون مرتبطة بالربا أو الأنشطة المحرمة مثل القمار أو بيع الخمور.

# ضوابط الاستثمار في الأسهم والسندات والصكوك

**2-الاستثمار في السندات:**

السندات التقليدية محظورة في الشريعة الإسلامية لأنها تعتمد على الفائدة الثابتة أو الربا. لذلك، لا يجوز للمستثمرين المسلمين شراء السندات التقليدية.

**3-الاستثمار في الصكوك:**

الصكوك الإسلامية هي أدوات تمويل قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وهي حلال لأنها لا تعتمد على الفائدة. يتم إصدارها من قبل الحكومات أو الشركات لتمويل مشاريع مشروعة تتوافق مع الشريعة.

# القواعد الشرعية لتنقية الأرباح

**1-تنقية الأرباح:**

على المستثمرين أن يتأكدوا من أن أرباحهم من أي استثمار خالية من أي شبهات ربوية أو غَرَر.

**2-الطريق الشرعي لتنقية الأرباح:**

يمكن تنقية الأرباح غير المشروعة من خلال التبرع بها أو التخلص منها بطرق أخرى،

# القواعد الشرعية لتنقية الأرباح

**3-التأكد من مشروعية النشاط الاقتصادي:**

يجب على المستثمر التأكد من أن الشركات أو الأصول التي يملكها أو يستثمر فيها لا تشتمل على أنشطة غير شرعية

**4-تنقية العوائد من الاستثمار في أدوات ربوية:**

إذا كان المستثمر يحقق أرباحًا من استثمار قد يحتوي على عنصر ربوي أو غَرَر، يتم تحريكه عن طريق التخلص من الجزء الربوي أو غير الشرعي، وذلك لضمان عدم تأثيره على استثماراته الشرعية.

# دور المعايير في ضبط إدارة المحافظ الاستثمارية

**1-الرقابة الشرعية:**

تقوم الهيئات الرقابية الشرعية بدور مهم في تأكيد أن إدارة المحفظة الاستثمارية تتماشى مع معايير الشريعة.

**2-تنوع الاستثمار:**

تفرض المعايير الشرعية ضرورة تنويع المحفظة الاستثمارية عبر مجموعة من الأدوات التي لا تتضمن نشاطات محظورة.

# دور المعايير في ضبط إدارة المحافظ الاستثمارية

**3-الابتعاد عن الأصول المحرمة:**

يتم إبعاد الأصول المرتبطة بأنشطة محظورة، مثل شركات تصنيع أو بيع الخمور أو قروض ربوية، من المحفظة الاستثمارية.

**4-التوازن بين الأرباح والمخاطر:**

المعايير الشرعية تحرص على أن تكون هناك موازنة بين الربح و المخاطر في المحفظة.

**5-الشفافية:**

أحد المبادئ الأساسية في إدارة المحافظ الاستثمارية وفقًا للمعايير الشرعية هو ضمان الشفافية في جميع العمليات المالية.

# التحديات المعاصرة في تطبيق المعايير الشرعية

1-قضايا الرقمنة والتمويل الإلكتروني ( (FinTechفي ضوء الشريعة

2-الربا في المعاملات الرقمية

3-المخاوف من الغرر في المعاملات الإلكترونية

4-الاستثمار في الأصول الرقمية (مثل العملات المشفرة)

5-التحديات التنظيمية

# الفجوة بين الفتوى والتطبيق العملي

**1-الاختلاف بين الفقهاء:**

هناك اختلافات فقهية بين المدارس المختلفة في الفقه الإسلامي حول كيفية تطبيق بعض المعايير الشرعية في المعاملات المالية.

**2-غياب الرقابة الشرعية المستقلة:**

في بعض الأحيان، يمكن أن تكون هناك رقابة ضعيفة على تطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المالية.

# الفجوة بين الفتوى والتطبيق العملي

### 3-الفجوة بين النظرية والتطبيق:

بينما يتم وضع فتاوى متكاملة في مجال المعاملات المالية، فإن التطبيق العملي قد يواجه مشاكل في التنفيذ الفعلي للأدوات والأنظمة المالية في الأسواق الحديثة

### 4-التطورات السريعة في الصناعة المالية:

يتسم المجال المالي بتطور سريع وابتكارات متواصلة، ما يجعل تطبيق الفتاوى الشرعية صعبًا في بعض الأحيان.

# جهود التوحيد بين المعايير الشرعية عالميًا

مع تنامي الأسواق المالية الإسلامية على مستوى العالم، هناك جهود كبيرة لتحقيق توحيد المعايير الشرعية بين الدول المختلفة، ولكن هذه الجهود تواجه أيضًا مجموعة من التحديات:

**1-تنوع الفقهاء والآراء الفقهية:** الاختلافات الفقهية بين العلماء في مختلف البلدان الإسلامية تُعد من أكبر العوائق أمام توحيد المعايير الشرعية.

**2-جهود الهيئات الدولية:** هناك العديد من الهيئات العالمية التي تسعى إلى توحيد المعايير الشرعية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ( (IFSBو مجلس الشريعة الدولية.

# جهود التوحيد بين المعايير الشرعية عالميًا

**3-التحديات الثقافية والقانونية:** بعض البلدان الإسلامية تتبنى أنظمة قانونية وقضائية تُعتمد على التشريعات الوطنية، مما يؤدي إلى تفاوت في الالتزام بالمعايير الشرعية على مستوى المؤسسات المالية.

**4-تعاون القطاع الخاص:** لتحقيق التوحيد بين المعايير الشرعية، يجب أن يكون هناك تعاون فعال بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الشرعية

# الجانب العملي

**أجب ب صح أو خطأ:**

**1-** لا يتم إبعاد الأصول المرتبطة بأنشطة محظورة، مثل شركات تصنيع أو بيع الخمور

**2-**تقرير المراجعة الخاصة يصدر عند اكتشاف مخالفة شرعية محددة أو بطلب من الإدارة

**3-**الربا في المعاملات الرقمية ليس من تحديات في تطبيق المعايير الشرعية

**4-** السلم هو عقد يُطلب فيه تسليم سلعة في وقت مستقبلي مقابل دفع ثمن مقدّم في الحال

# الخاتمة

في ختام هذا المقرر، نكون قد تناولنا أهم المبادئ والضوابط الشرعية التي تحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وناقشنا كيفية تطبيق هذه المعايير في مختلف العمليات المالية والمصرفية. لقد تبين لنا أن الامتثال للشريعة الإسلامية ليس فقط شرطاً قانونياً، بل هو أيضاً طريق لتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية، بما يضمن مصلحة المجتمع ويعزز من استدامة المؤسسات المالية.

إن المؤسسات المالية الإسلامية تمثل نموذجاً فريداً يجمع بين الابتكار المالي والالتزام الديني، حيث تساهم في تنمية الاقتصاد الإسلامي وتوفير أدوات تمويلية تتماشى مع قيم وأخلاقيات الشريعة.

# المراجع

1-المالية الإسلامية: المبادئ والتطبيقات **المؤلف: د. عبد الستار أبو غدة**

2-المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية **المؤلف: د. أحمد شوقي عامر**

# شكرا لكم